في الحبوب وذراعا في المذروع وعدا في العدد وبعدد ج
الانصبا ان استووا ويكتب مثلا هنا وفيما يأتي من بقية الانواع
في كل رقعة اما اسم شريك من الشركا او جزء من الاجزاء يعرف عن
البقية بحد او غيره وتدرج الرقع في بنادق من مخروطي
مستوية ثم يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة
اما على الجزء الاول ان كتبت الاسما او على اسم زيد مثلا ان
كتبت الاجزاء فيعطي ذلك الجزء ويفعل كذلك في الثانية وتعين
الثالثة للباقي ان كانت الرقاع ثلاثة فان اختلفت الانصبا
كنصف وثلث وسدس جزأ ما يقسم على اقلها ويجتنب
اذا كتبت الاجزاء تقريق حصة واحدا بان لا يبدا بحصة
صاحب السدس للنوع الثاني القسمة بالتعديل بان تعدل
السهام بالقيمة كارض مختلفة قيمة اجزائها لخوف قوة بانبات
او قرب ماء او يختلف حسن ما فيها لبستان بعضه مخيل
وبعضه عنب فاذا كانت لاثنين نصفين وقيمة ثلثها المشتمل
على ما ذكر كقيمة ثلثيها الخاليين عن ذلك جعل الثلث
سهما والثلثان سهما واقرع كما مر ولا يلزم شريكه الاجابة
كما شمل ذلك عبارة المصنف كاصرح به الاشارة اليه لما قال المتاولي

في القسمة

في القسمة بالتساوي في الاجزاء في الارض المذكورة نعم ان امكن
قسمة الجميع وحده والرد في وحده لم يلزمه فيها اجابته
كارضين يمكن قسمة كل منهما بالاجزاء فلا يجبر على التعديل كما جزم
الشيخان وجزم به جمع منهم الماوردي والروياني ويجبر على
قسمة التعديل في منقولات نوع لم يختلف متقومة كعبيد
وثيابا من نوع ان زالت الشركة بالقسمة كثلاثة اعبد زنجية
متساوية القيمة بين ثلاثة وعلى قسمة التعديل ايضا يجبر
على كاكين صغار مثلا صفقة مما لا يختلف في كل منها بالقسمة اعيانا ان
زالت الشركة بها للمحاجة بخلاف نحو الدكاكين الكبار والصغار
غير المتلاصقة لشدة اختلاف الاغراض باختلاف المحال والابنية
النوع الثالث القسمة بالرد بان يحتاج في القسمة الى رد مال
اجنبي كان يكون باحد الجانبين من الارض نحو بئر لكي لا يكون قسمة
فيرد آخذه بالقسمة قسط قيمة نحو البئر فان كان العاوله النصف
رد خمسة ولا اجبار في هذا النوع لان فيه تمليكا لما لا شركة فيه
فكان كغير المشترك وشرط القسمة ما قسم بتراض من قسمة رد وغيرها
رضي بها بعد خروج قرعة والنوع الاول اوزار للحق لا بيع
والنوعان الاخران بيع وان اجبر على الاول منهما كما مر ولو نبت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)